الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات – كلية الهندسة
قسم الهندسة المعمارية
المؤتمر الدولي الثاني
جودة الحياة – نحو مستقبل أفضل
مارس ٢٠١٢

دراسة تحليلية لدور المراصد الحضرية في تحسين جودة الحياة:

دراسة حالة المدينة المنورة

أ.د سعيد عبد المقصود محمد معهد بحوث الاقتصاد الزراعي Saidaem50@yahoo.com	د. رفعت محمد سلطان معهد بحوث الارشاد الزراعي والتنمية الريفية	أ.م. د عابد محمود أحمد جاد المركز القومي لبحوث الاسكان والبناء

الملخص

يأتي إنشاء المراصد الحضرية كخطوة عملية وفعالة لاستكشاف ورصد الاحتياجات التنموية والعمل على توفرها من خلال المعلومات حول كافة القطاعات التنموية، كما تعمل كآلية لقياس حسن الآداء ، وتستنبط مؤشرات تنموية متعددة تسهم في مساندة صانعي السياسات ومتخذي القرار بهدف تحسين جودة الحياة وإستدامة عملية التنمية. وقد بدأ إنشاء المراصد الحضرية بالمملكة العربية السعودية عام ٢٠٠٢ بإنشاء المرصد الحضري المحلي بأمانة المدينة المنورة وتبعه إنشاء مراصد محلية وفرعية بمناطق المملكة ومحافظاتها، وتلا ذلك إنشاء المرصد الحضري الوطني بالرياض عام ٢٠٠٩. ويهدف البحث إلى التعرف على دور المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة في رصد جودة الحياة من خلال دراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خلال الفترة الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ عن طريق تحليل المؤشرات الحضرية التي أنتجها المرصد الحضري في دوراته المتعددة، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائى الاستنباطى لاختبار فرضية البحث. وتتضمن الدراسة ١٠٧ مؤشرا حضريا تندرج تحت أربعة معايير رئيسة هي المعيار البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي ، والعمراني، كما حللت الدراسة أيضا علاقة جودة الحياة بالتركز الحضري بالمدينة المنورة وإنعكاساته. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها وجود تشوهات في التنمية الحضرية للمدينة المنورة بما ينعكس سلبا على جودة الحياة بها. وقد اوصت الدراسة بضرورة وضع رؤية مستقبلية لتحسين جودة الحياة باستخدام المؤشرات الحضرية مع مراعاة البعد البيئى والاقتصادي والاجتماعي والعمرانى والاهتمام بصياغة الأهداف الاستراتيجية لتحسين جودة الحياة حتى عام ٢٠٢٠ ، مع إستمرارية توفير الدعم السياسي والاداري والمالي اللازم لتفعيل دور المرصد الحضري بالمدينة المنورة كداعم حقيقي للتنمية الحضرية والمستدامة. والاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية فى انشاء المراصد الحضرية بكافة مستوياتها فى انشاء مراصد حضرية وريفية بالدول العربية عامة ومدن وقرى جمهورية مصر العربية خاصة لرصد عملية التنمية المستدامة. وأهمية التفكير فى انشاء مراصد ريفية لقياس جودة الحياة وامداد صانعى السياسات ومتخذى القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة المبنية على مشاركة كافة فئات ومؤسسات المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المرصد الحضري – جودة الحياة – المؤشر الحضري- المنظومة الحضرية – التركز الحضري- خط الفقر- السعودة- التنمية المتوازنة – التنمية المستدامة – التنمية الريفية – التنمية الحضرية – المراصد المحلية – المراصد الفرعية – المرصد الحضرى الوطنى

١- المقدمة:

تعتبر تنمية المجتمعات عملية ديناميكية دائمة التبدل والتغير، وتنعكس هذه الطبيعة المتغيرة على معدلات النمو بها، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على فرص النجاح أوالفشل في تحقيق الأهداف المنشودة من تنمية هذه المجتمعات، وفي إطار هذا المفهوم تظهر أهمية وجود المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية بدعم نافذ وبرئاسة صاحب السمو الملكي أمير المنطقة كجهة انتاج مؤشرات حضرية لقياس جودة الحياة في المدينة المنورة، ومدى قدرته في تحقيق أهدافه، وامداد صانعي السياسات ومتخذي القرار بالمرئيات الواجبة لتحسين جودة الحياة، حيث شهد الحيز المكاني للمملكة خلال العقود الماضية تطورات تنموية هائلة، وقد أدى الانفاق الحكومي المباشر إلى تحقيق قفزات متسارعة في بعض المناطق والقطاعات الاستراتيجية، مما أدى إلى تزايد كبير في نسبة التحضر وإرتفاع معدلات النزوح السكاني من المناطق القروية، وقد بلغت نسبة التحضر عام ٢٠١٠ اكثر من ٨٢٫٧% ، وفي منطقة المدينة المنورة ٨٣٫٣%، مما أحدث تباينا اقليميا بين مناطق المملكة في التوزيع السكاني والأنشطة الاقتصادية.

٢ - الاطار العام للبحث:

يركز البحث في المقام الأول على إبراز دور المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة في انتاج مؤشرات جودة الحياة ودورها في دفع عجلة التنمية بها، ويركز أيضا على دوره الفعل في تقييم التنمية المستدامة، بمعنى أن يتحول المجتمع من مجرد مستفيد ليحصل على منتج إلى مجتمع فعل ومتخذ قرار.

- **أهمية البحث:**
- **الناحية العلمية:** وضع إسلوب لقياس جودة الحياة من خلال المؤشرات الحضرية التي تقوم بانتاجها المراصد الحضرية المحلية والوطنية.
- **الناحية العملية:** حجم الاستثمارات الكبير الموجه إلى المجتمعات الحضرية ، وضرورة وجود إسلوب علمي لتوجيه قرارات التنمية الحضرية في مسارها الصحيح لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة والاستفادة من الايجابيات لتجربة إنشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة، وتلافي السلبيات في التجارب المستقبلية، بما ينعكس على الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية للمملكة، وبالتالي تحقيق أقصى عائد ممكن للاقتصاد الوطني.
- **مشكلة البحث:**

بعد مرور حوالى ٩ سنوات على إنشاء المرصد الحضري للمدينة المنورة ، فإن التنمية الحضرية لمنطقة المدينة المنورة لاتسير بالمعدل المطلوب، ولم تحقق أهدافها لأنها لم تحقق جودة الحياة بمفهومها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني، لذلك فإنه من المطلوب تقييم التجربة والتعرف على كيفية تحسين جودة الحياة من خلال المؤشرات الحضرية المنتجة واجراء المقارنات على المستوى الوطني ان أمكن، وتساعد على الرد على ثلاثة أسئلة هي: أين كنا؟ أين نحن الآن؟ إلى أين نريد الوصول؟

وتعطي المؤشرات الحضرية المنتجة صورة ديناميكية ودقيقة عن جودة الحياة في المدينة المنورة ومدى تحقيقها لأهدافها، وتعمل على توجيه قرارات التنمية الحضرية والمستدامة في المسار الصحيح، ومن هذا المنطلق يتوجه البحث إلى الاجابة على عدة أسئلة مطروحة تندرج من المستوى الأشمل إلى المستوى التفصيلي حيث تتناول الاجابة على السؤال البحثي الرئيسي:
كيف يمكن استخدام مؤشرات جودة الحياة لادارة التنمية الحضرية للمدينة المنورة أو بصورة أخرى ماهو دور المرصد الحضري المحلي في تحسين جودة الحياة بالمدينة المنورة؟

- **فرضية البحث**

إن تحسين جودة الحياة باستخدام المؤشرات الحضرية المنتجة من قبل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة يؤدي إلى اتزان أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية في المدينة المنورة ويعالج التشوهات والاختلالات في هذه الأبعاد.

- **هدف البحث**

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في تحليل وفهم مؤشرات جودة الحياة وأهميتها في بيان ورصد مدى تقدم المدينة المنورة نحو تحقيق أهدافها، من خلال الاستفادة من دور المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة في انتاج وتحليل المؤشرات الحضرية وإمداد صناع السياسات ومتخذي القرارات بهذه المؤشرات.

- **منهجية البحث:**

تنتهج الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي لاختبار الفرضية المطروحة باعتمادها على الحقائق العلمية والعملية.

- **مصادر البيانات:**

اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة والدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع الدراسة، بالاضافة الى بيانات المسوح الميدانية التى أجراها المرصد الحضرى المحلى بالمدينة المنورة وكذلك بيانات انتاج مؤشرات المرصد الحضرى الوطنى السعودى.

٣ - الاطار النظري

٣ – ١ التعريف بالمرصد الحضري بالمدينة المنورة ومؤشرات جودة الحياة:

جاءت فكرة إنشاء المراصد الحضرية في إطار توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ١٩٩٦م (الموئل الثاني) بهدف رصد الأوضاع والأشكال الحضرية وتغذية شئون التنمية الحضرية بالمعلومات بشكل دوري، وباعتماد الدول الأعضاء الوثيقة العالمية لأجندة الموئل الثاني، فقد تولد التزام قادة ورؤساء العالم بتنفيذ تلك التوصيات والتي من ضمنها إنشاء المراصد الحضرية على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي. والتزاما من المملكة العربية السعودية بهذه التوصيات ، فقد أخذت أمانة المدينة المنورة بزمام المبادرة لانشاء أول مرصد حضري بالمملكة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م برئاسة صاحب السمو الملكي أمير منطقة المدينة المنورة وبمشاركة أضلاع مثلث التنمية: الجهات الحكومية – القطاع الخاص ومظمات

المجتمع المدني. ومن خلال تجربة المرصد المحلي للمدينة المنورة لرفع كفاءة التنمية الحضرية وصناعة القرار تحول دور المرصد الحضري من مجرد آلية وأداة عمل تنموية تهتم برصد البيانات الرقمية الدقيقة التي تعكس خصوصية المجتمع المحلي إلى مؤسسة محلية تهدف إلى قياس الأداء التنموي والمساهمة في وضع السياسات الارشادية في عملية التنمية الحضرية وتحسين جودة الحياة.

ويقوم المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة بالمهام التالية:

- إختيار حزم مؤشرات تعني بخصوصية المجتمع المحلي، اضافة إلى مجموعة الحد الأدنى من المؤشرات التي تعهدت الأسرة الدولية بجمعها على كل المستويات والعمل مع الشركاء لتطوير واستخدام المؤشرات الحضرية المناسبة وتطوير آليات للمتابعة والتقييم للمناطق والمجتمعات الحضرية وتحديد الأوضاع الحضرية والقضايا ذات الأولوية عن طريق اجراء الدراسات والبحوث وعمليات الاستشارات والمناقشات المشتركة.
- اجراء مشاورات موسعة تتضمن كافة الشركاء لمراجعة واعداد خطة العمل الحضرية المحلية في إطار خطة التنمية الوطنية الشاملة وتحليل وصياغة الدروس المستفادة في تجارب ممارسته، وكذلك أفضل الممارسات مع المراصد المحلية الأخرى وبناء القدرات على توليد المعلومات وادارتها وتحليلها ونشرها بطرق منتظمة واستخدامها في اتخاذ القرارات واعداد السياسات والاستراتيجيات القطاعية على المستوى المحلي والاقليمية وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات حضرية، اضافة إلى وجود منهجية لجمع المؤشرات واستخدامها في إعداد ومتابعة وتقييم السياسات الحضرية والتنموية.

٣ – ١ – ١ القيمة المضافة للمرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة:

وقد تحددت القيمة المضافة للمرصد المحلي للمدينة المنورة فيما يلي:

- المشاركة في بلورة ووضع الاستراتيجيات والسياسات التنموية المعنية بالأدوار الحضرية و تحليل شجرة المشكلات وتحديد القضايا ذات الاولوية في تنمية وتحسين جودة الحياة بالمدينة المنورة عن طريق إعداد الدراسات والبحوث والاستشارات وورش العمل والندوات العملية المبنية على مبادىء وقيم تكنولوجيا المشاركة بين أضلاع مثلث التنمية والمساهمة في اجراء التحليل الرباعي الاستراتيجي للمدينة المنورة من خلال دراسة البيئة الداخلية ممثلة في نقاط القوة والضعف والبيئة الخارجية متضمنة الفرص المتاحة والتهديدات المحتملة.
- المساهمة في تحليل قضايا وسياسات التنمية الحضرية في ضوء نتائج مؤشرات المرصد الحضري، مما يتيح رؤية أوضح لصناع السياسات ومتخذى القرارات تمكنهم من وضع سياسات ملائمة للتعامل مع القضايا بأبعادها المختلفة.

٣ – ٢ دائرة إعداد سياسة التنمية الحضرية بالمدينة المنورة:

تتضمن دائرة إعداد سياسة التنمية الحضرية بالمدينة المنورة استخدام المؤشرات في الادارة الحضرية كاطار لتنمية المدينة المنورة بصورة مستدامة من خلال نموذج الوضع الراهن – الضغوط – الاستجابة.

٣ – ٣ مؤشرات المرصد الحضري وجودة الحياة:

أنتج المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة ١٠٧ مؤشرا حضريا تشمل حزم المؤشرات التالية: مؤشرات مبادرة حماية الاطفال(٢٢ مؤشر)، مؤشرات الحج والعمرة(٥ مؤشرات)، مؤشرات مجتمع مدن المعرفة(٦ مؤشرات)، مؤشرات الخلفية العامة(١٠ مؤشرات)، مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية(١٨ مؤشر)،مؤشرات البنية الأساسية(٦ مؤشرات)، مؤشرات النقل والمرور(٦ مؤشرات)،مؤشرات ادارة البيئة(٧ مؤشرات)،مؤشرات المحليات(١٥ مؤشر)، مؤشرات الاسكان(١٢ مؤشر).

٣ – ٤ مكونات جودة الحياة

يشمل مفهوم جودة الحياة في هذا البحث " المعايير الكمية والنوعية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع" ، فالمعايير النوعية على مستوى الفرد (الرضا عن الحياة ، الاحساس بالسعادة ،... الخ) وعلى مستوى المجتمع (القدرة على المشاركة والتأثير، مقدار الترابط بين الفرد وبين المجتمع... الخ) والمعايير الكمية على مستوى الفرد (قياس الحالة التعليمية ، المهارات...الخ) وعلى مستوى المجتمع (قياس الحالة البيئية ، الاقتصادية، الاجتماعية...الخ)، وعلى ذلك يمكن اعتبار جودة الحياة ثنائية الأبعاد يوضحها الجدول رقم(١)

جدول رقم (١) مكونات جودة الحياة

البيان	على المستوى الشخصي	على مستوى المجتمع
شخصي/نوعي (الاحساس)	كيف يشعر الشخص تجاه نفسه وحالاته	كيف يشعر الشخص تجاه مجتمعه وقدرته على المشاركة والتأثير في قرارات المجتمع نحو جودة الحياة
موضوعي/كمي (الحالات)	الحالات الوظيفية مثل التعليم	الحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والكفاءة الحكومية

Source: Jones, A. (2002), Guide Doing Quality of Life Studies, University of Birmingham.

مما سبق يمكن الخروج بتعريف شامل لمصطلح جودة الحياة يتبناه البحث هو:

"جودة الحياة هي نتاج التفاعل بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية التي تؤثر على الانسان". وذلك لتحقيق الأهداف التالية:التمتع بصحة جيدة,التعليم مدى الحياة، تنمية الانشطة الاقتصادية,التوظيف,زيادة الدخل,تقليل البطالة,تسهيل حركة المرور,توافق استعمالات الاراضى,توفير الاسكان الملائم,توفير الخدمات,تحقيق مجتمع متوازن ومشارك,الشعور بالأمان فى المجتمع,تحسين البيئة

شاملة المياة والهواء والادارة الرشيدة للموارد الطبيعية وادارة المخلفات الصلبة والسائلة بشكل منتظم. **ولاشك أن الحديث النبوى (صلعم) قد أوجز مفهوم جودة الحياة قبل أكثر من ١٤٣٢سنة هجرية متضمنا " من بات آمنا فى سربه ، معافا فى بدنه، لديه قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بمافيها" . ويعكس هذا الحديث الأبعاد المختلفة لجودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية بكافة فروعها والواردة بالحديث الشريف.**

٣ – ٥ مؤشرات جودة الحياة

تعتبر مؤشرات جودة الحياة هي طريقة لقياس حيوية المجتمع، وبرؤية المؤشرات منفصلة تعطينا المعلومات عن قضايا جزئية من حياة المجتمع، وعند رؤية مؤشرات المجتمع بعد تجميعها تستطيع امدادنا بنظرة شمولية عن جودة الحياة. ونركز في هذا البحث على أربعة مجالات رئيسية تمثل أركان جودة الحياة وهي المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني والتي انتجها المرصد الحضري المحلي بالمدينة المنورة منذ انشاؤه، وقائمة هذه المؤشرات هى:

المعيار الاقتصادى:الناتج المحلى الاجمالى – نسبة خدمات الديون – نسبة العمالة غير الرسمية – **العاملون** بالادارة المحلية – معدل توزيع الدخل – متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلى – **نسبة الاجور والرواتب** – **معدل البطالة** – **نسبةسعودة الوظائف.**

المعيار الاجتماعى : معدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ **مولود حى** – معدل وفيات الاطفال دون **الخامسة لكل** ١٠٠٠ **مولود حى** – معدل وفيات الامهات لكل ١٠٠٠ **مولود حى** – **عدد الاطباء لكل** ١٠٠٠٠٠ **نسمة** – العمر المتوقع عند الميلاد بالأعوام – **عدد الأطفال** عمر سنة المحصنين ضد الحصبة – نسبة الولادات تحت اشراف كادر مؤهل- **اجمالى نسبة الخصوبة** – الوزن المنخفض عند الولادة بوزن يقل **عن** ٢٫٥ **كجم** – نسبة الأطفال الذين تم تحصينهم ضد شلل **الأطفال**/التيتانوس/الدفتيريا/**الأوبئة الأخرى لاجمالى الأطفال** المفترض تطعيمهم – **عدد الأطباء لكل** ١٠٠٠٠٠ مريض – **نسبة الأطفال** المعاقين سن (٠ - ١٤) – **معدل الخصوبة العامة** – معدل المواليد الخام – نصيب الفرد من أسر المستشفيات- **معدل الأمية** للكبار – معدل القيد بالتعليم قبل الجامعى – الانفاق الحكومى على التعليم العام – **متوسط عدد الطلبة** بكل فصل بالتعليم قبل الجامعى – معدل الالمام بالقراءة والكتابة فى الفئة العمرية (١٥ – ٢٤سنة) – **عدد الطلاب مقابل المعلم** – الاستمرار فى التعليم الابتدائى/**المتوسط**/**الثانوى** – نسبة طلبة الكليات العملية لاجمالى الطلبة الجامعيين – عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون نسمة – معدل القيد للطلاب فى التعليم لمهنى (١٥ – ١٨سنة).

المعيار العمرانى: وسيلة الانتقال للعمل – متوسط زمن رحلة العمل اليومية بالدقيقة – معدل ملكية السيارات للأفراد - معدل ملكية السيارات للأسرة - **نسبة المساحات للأنشطة المختلفة** بالمدينة(**نسب لستعمالات الأراضي**) - **نسبة المساحات الفضاء القابلة للاستغلال** - إجمالي الحيازة - نوع حيازة المسكن - **معدل تزاحم الغرفة** - السعر الوسيط للمياه - متوسط تكلفة مياه الشرب للاسر المعيشية - **معدل سعر المنزل للدخل** - معدل ايجار المنزل للدخل - **معدل سعر الأرض(م٢) للدخل** - نصيب الفرد من مساحة **المنزل** - **المباني الثابتة** - المباني التي تستوفي الشروط الرسمية - انتاج الوحدات السكنية لكل ألف من

السكان - اتاحة الحصول على المياه النقية - مستوى توصيلات المنازل بشبكة المياه/الكهرباء/الصرف الصحي - نسبة المساكن غير النظامية - نسبة المساكن الشاغرة - متوسط التوصيل بخدمات الهاتف - عدد مستخدمى الانترنت لكل الف من السكان - الانفاق الحكومي على التعليم العام - عدد مستخدمي خدمات الانترنت ADSL لكل ألف من السكان - نصيب الفرد من أطوال الطرق - الصرف على انشاء الطرق فرد/سنة - الانفاق على البنية التحتية - نسبة المساكن الحاصلة على قروض عقارية - نسبة المنح التي تم انجازها - نصيب الفرد من الانفاق بالمدينة - نسبة الانفاق على تعاقدات المحليات من جملة الانفاق - نسبة الادارات الحكومية التي تطبق الحكومة الالكترونية - نسبة الخدمات الالكترونية التي تطبق - نسبة الأحياء المخدومة بعمد.

المعيار البيئى: كثافة السكان(نسمة/كم٢) - معدل النمو السكاني - نسبة الأسر التي تعيلها امرأة - متوسط حجم الأسرة - معدل التكوين الأسري - الأسر الفقيرة - نسبة الجمعيات التطوعية المعنية بالنساء - معدل العنوسة - متوسط العمرعند الزواج الأول - عدد المنظمات التطوعية لكل ١٠٠ الف نسمة - نسبة رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية - نسبة الأطفال الأحداث واليافعين من ١٠-١٣ سنة - نسبة الأطفال الأحداث واليافعين من ١٤-١٨سنة - عدد أطفال الشوارع (ذكورو إناث) بدون ماوي - نسبة عمالة الأطفال (تقل اعمارهم عن ١٨سنة) - نسبة الطلاق - نسبة التمثيل النسائي بالادارات الحكومية - الفساد الاداري (قضية لكل ألف عامل) - معدل الجريمة لغير السعوديين/ للسعوديين/ إجمالا - جرائم الأحداث - معدل حوادث الطرق - اتاحة الحصول على المياه النقية - متوسط استهلاك المياه - متوسط استهلاك المياه في أشهر الحج - تلوث الهواء - المنازل المدمرة لكل ألف مسكن - نصيب الفرد من الحدائق والمنتزهات المنزرعة - نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة - متوسط انتاج الفرد من النفايات الصلبة/السائلة - وسيلة التخلص من النفايات الصلبة - الجمع المنتظم للنفايات الصلبة.

٣ – ٥ – ١ استخدام المؤشرات الحضرية في جودة الحياة

يتضح مما سبق أن مؤشرات جودة الحياة تلعب دورا هاما في التنمية الحضرية والمستدامة وفقا للمراحل التالية:

١- **مرحلة الوضع الحالي:** ويتم استخدام مؤشرات جودة الحياة في هذه المرحلة كما يلي:
- أدوات احصائية كمية تؤدي إلى فهم الحالة الراهنة للمدينة كوحدة واحدة شاملة.
- أدوات تشخيصية تحدد الفجوات في القطاعات المختلفة في المدينة وغيرها من المستويات التخطيطية، وبالتالي تحديد الاحتياجات والمدخلات المطلوبة للتطوير.

٢- **مرحلة الرؤية:** ويتم فيها استخدام جودة الحياة كما يلي:
- أدوات واضحة للتعبير عن الأهداف والأولويات ومن ثم التمكين من إعداد خطط التنمية الحضرية.
- أدوات للمقارنة لأوضاع التحضر والتطور بمدينة واحدة عبر الزمن أو للمقارنة بين المدن المختلفة، ويمكن استباط أفضل الممارسات من خلال هذه المقارنات.

٣- **مرحلة كيف نحقق الرؤية** (كيف نصل لما نريد؟).

ويتم استخدام مؤشرات جودة الحياة كما يلي:

- أدوات للمتابعة والرصد لتنفيذ الخطط وبرامج المشاريع، ومن ثم تصحيح مكونات مدخلات السياسة الانمائية.
- أدوات تحليلية لدراسة تأثير تطبيق السياسات والاستراتيجيات والمدخلات في الحيز العمراني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- أدوات تقييم حالة العمران والاسكان والمرافق والبيئة واستنتاج مؤشرات قياسية دقيقة ترصد التقدم في حل المشاكل التي يعاني منها المواطنين بشكل منتظم ومستمر.
- إشراك صانعي السياسات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في كيفية تحقيق الرؤية.
- الانذار المبكرللمخاطر ومهددات التنمية الحضرية والمستدامة.

٤- الخلاصة

أظهر البحث أن معدلات التحضرسريعة بصورة واضحة في المدينة المنورة، حيث تشير البيانات أن إجمالي سكان المدينة قد زاد من ١٩٨ الف نسمة عام ١٩٧٣م إلى ٦٠٨ الف نسمة عام ١٩٩٢م وارتفع إلى ١١٨٠٠٧٧ نسمة عام ٢٠١١م. وقد ارتبط نمو التوسع العمراني للمدينة المنورة بدورها الوظيفي، حيث أخذت التنمية الحضرية نمطا حلقيا حول الحرم النبوي الشريف لتأكيده وإظهار أهميته، وقد ساعد على انتشار الاحياء السكنية والانشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة مساحة الرقعة العمرانية للمدينة من ٦٩٠٠ هكتارا عام ١٩٧٧م إلى ٢٠٣٠٠ هكتار عام ١٩٩٤م، وواصلت الزيادة بعد ذلك. ولقد صاحب النمو العمراني والتنمية الحضرية والمستدامة للمدن السعودية عامة والمدينة المنورة خاصة بعض المشاكل مما أثر على جودة الحياة ومنها:

- اختلال التوازن في التنمية الحضرية للمدينة المنورة والذي يتمثل في وجود تقسيمات أراضي ومناطق سكنية جديدة مزودة بالمرافق وغير آهلة بالسكان ومناطق أخرى آهلة بالسكان ولاتتوافر بها المرافق الكافية مثل بعض المناطق العشوائية المحيطة بالمنطقة المركزية.
- التشتت في توزيع الأحياء السكنية وتقسيمات الأراضي بالمدينة، ومايتطلب ذلك من نفقات باهظة لتقديم الخدمات والمرافق ,هذا بالاضافة إلى تكاليف الصيانة المستمرة.
- ضعف النسيج العمراني للمدينة المنورة نتيجة لانتشار الأراضي الفضاء المخططة غير المستخدمة، فقد قدر عدد القطع الفضاء غير المنمله في المخططات المعتمدة بنحو ٣٧% من إجمالي عدد القطع بالمدينة (الياس ، ٢٠٠٩م).

٤ – ١ النتائج

تحليل المؤشرات الحضرية لقياس جودة الحياة بالمدينة المنورة

٤ – ١ – ١ المعيار الاجتماعي:

تضمن هذا المعيار هدفين رئيسين هما:

٤ – ١ – ١ -١ التمتع بصحة جيدة :

يتضح من دراسة المؤشرات الحضرية المنتجة لقياس التمتع بصحة جيدة خلال الفترة المدروسة مايلي:

- أن معدلات وفيات الأطفال الرضع أقل من سنة تراوحت بين ١٣٫٨-١٩٫١٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨م، وقد حدث تحسنا كبيرا في إنخفاض المعدل عنه في المملكة والبالغ ١٧٫٧ بالمقارنة ب ١٣٫٨ بالمدينة المنورة لعام ٢٠٠٨م.
- أن معدل وفيات الاطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي بالمدينة المنورة أقل من مثيله بالمملكة، حيث بلغ ١٥٫٤ بالمقارنة ب ٢٠طفل متوفي لكل ألف مولود حي بالمملكة.
- حدوث تحسن في العمر المتوقع عند الميلاد للإناث عن الذكور حيث بلغ ٧٢ ، ٧٤سنة للذكور والإناث على الترتيب عام ٢٠٠٨م، وهو قريب جدا من نفس المؤشر على مستوى المملكة والمقدر ب ٧٢٫٥سنة و٧٤٫٧سنة للذكور والإناث على التوالي.
- أن وفيات الأطفال الرضع الذكور أكبر من الإناث بحوالي ٣% في المتوسط.
- أن معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠٠ مولود حي بالمدينة المنورة أعلى من نظيره بالمملكة، حيث وصل عام ٢٠٠٧م إلى ١٩٫٠٢ في الوقت الذي انخفض فيه قيمة المؤشر إلى ١٤ وفاة للأم لكل ١٠٠٠مولود حي بالمملكة.
- أن نسبة تحصين الأطفال ضد الأمراض والأوبئة تتراوح بين ٩٩٫٨-١٠٠%، وهي أعلى من نظيرتها على مستوى المملكة خلال الفترة المدروسة.
- أن مايقرب من ١٠٠% من الولادات تتم تحت إشراف كادر مؤهل.
- أن أكثر من ٩٥% من الأطفال أوزانهم أكثر من ٢٫٥ كجم عند الولادة.
- تبلغ نسبة الأطفال المعاقين في سن (اقل من سنة – ١٤سنة) حوالي ٥%.
- إرتفاع معدلات الخصوبة العامة، حيث وصلت إلى ١٣٤، مما يشير إلى وجود ١٣٤ مولود لكل ١٠٠٠ أمرأة.
- ازدياد نصيب الفرد من أسرة المستشفيات إجمالا بحيث وصل عام ٢٠٠٨م إلى ٢٣٫٥ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة وهو أعلى من مثيله على مستوى المملكة الذي وصل إلى ٢١٫٦٠ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة فى نفس السنة.

وتدل هذه النتائج إلى حدوث تحسنا كبيرا في الوضع الصحي للمواطنين بالمدينة المنورة عن مثيله بالمملكة، بما يعني نجاح الجهود التنموية بها في تحقيق تمتع المواطن بصحة جيدة وعمر أطول، بحيث يكون قادرا على آداء وظائف الحياة والعمل والاستمتاع . ولاستدامة هذا التحسن فمن الضرورى العمل على مايلى حتى عام ٢٠٢٠م:

- استمرار نسبة الولادات تحت اشراف طبي وكادر مؤهل لتصل إلى ١٠٠% في جملتها.
- زيادة نسبة الأطفال المحصنين ضد الأمراض الأساسية لتصل إلى ٩٨% على الاقل من جملتهم.
- خفض نسبة وفيات الأطفال الرضع دون الخامسة بنسبة النصف على الأقل عما هي عليه.
- خفض معدلات وفيات الأمهات بنسبة النصف على الأقل عما هي عليه.

٤ – ١ – ٢- التعليم مدى الحياة :

يتبين من تحليل ودراسة المؤشرات الحضرية لقياس هدف التعليم مدى الحياة خلال الفترة المدروسة مايلي:

- ان معدلات القيد بمرحلة التعليم الابتدائي قد ازدادت من ٦٩% عام ٢٠٠٤م إلى مايقرب من ٨٦% عام ٢٠٠٨م، وبالرغم من هذا التحسن الكبير في معدلات القيد الا أنه أقل من مثيله على مستوى المملكة حيث بلغ حوالي ٩٦%. وأن معدلات القيد بالتعليم المتوسط والثانوي أعلى من مثيلتها على مستوى المملكة وذلك نتيجة الاهتمام بالتعليم وإرتفاع معدلات القيد خلال الفترات السابقة.
- إنخفاض معدلات الأمية للكبار (١٥ سنوات فأكثر) عن مثيلاتها على مستوى المملكة، حيث كانت حوالي ٩% ، و١٤ر٧% للمدينة والمملكة على الترتيب.
- إرتفاع معدلات الالمام بالقراءة والكتابة في الفئة العمرية (١٥-٢٤) حتى وصلت إلى حوالي ٩٩% عام ٢٠٠٨م.
- تدني معدلات الإلتحاق بالتعليم الجامعي حتى وصلت إلى ٤٩% عام ٢٠٠٨م.
- الإنخفاض الشديد في نسبة طلبة الكليات العملية لإجمالي الطلبة الجامعيين إلى مايقرب من ١٦%، وهو مايتعارض مع فكرة اقتصاد المعرفة، التي تحاول استقطاب مزيد من الخريجين ممن لديهم القدرة على المبادرة والابتكار وتنفيذ الافكار.
- إرتفاع معدلات التسرب من التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي حيث وصلت إلى ١٥% ، ١٧% ، و١٧% على الترتيب، مما يتطلب بذل الجهود لضمان عدم تسرب التلاميذ والتلميذات بالمراحل المختلفة، ولن كان تسرب الذكور أكثر من الإناث.
- بلغت نسبة المباني المدرسية غير المطابقة للمواصفات في مدارس البنين والبنات ٤٧ر٦%، ٧٢ر٧% على الترتيب، الأمر الذي يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة للارتقاء والإرتفاع بنسبة المباني المدرسية المطابقة للمواصفات.

٤ - ١ – ٣ المعيار الاقتصادي :

وتضمن هذا المعيار أربعة أهداف رئيسية هي: العمل على تنمية الأنشطة والارتقاء بمستويات التوظيف وزيادة الدخول وتقليل البطالة. ويتبين من دراسة المؤشرات الحضرية لقياس التقدم فى تحقيق الآداء لهذا المعيار خلال الفترة المدروسة مايلي:

- وجود تباينات في متوسطات الدخول للأفراد في جميع الفئات، ولايوجد نمط معين سائد لمتوسطات هذه الدخول.
- تراوحت قيمة مؤشر العمالة غير الرسمية (نسبة الذين يعملون بطريقة غير نظامية) بين ١٠ر٦% من جملة العمالة الوافدة إلى ١٤ر٩% ، مع ثبات قيمة المؤشر عند ١٠ر٦% عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨م.
- أن معدلات البطالة إجمالا أعلى بكثير عن مثيلتها على مستوى المملكة حيث بلغت عام ٢٠٠٩ ما نسبته ٢٣ر٦% بالمدينة المنورة ، وحوالي ٩ر٦% على مستوى المملكة. وأن هناك تباينا بين معدلات البطالة حسب النوع حيث بلغت النسبة حوالي ٣٨ر٨%، و١٦ر٦% للإناث والذكور على

الترتيب، في الوقت الذي بلغت فيه هذه النسب ٤٢٫٩% ، و٦٫٩٠% للإناث والذكور على مستوى المملكة. كما يلاحظ أيضا أن هذا المعدل في إرتفاع تدريجي خلال الفترة المدروسة.

- تراوحت قيمة معدل البطالة بين الحاصلين على تعليم جامعي من جملة الخريجين بين ١٤-٥٫٢١% ، كما يلاحظ أن قيمة هذا المؤشر في إرتفاع مستمر، مما يدل على وجود مشكلة في توفير وإيجاد فرص عمل حقيقية ومناسبة لخريجي وخريجات التعليم الجامعي في المدينة المنورة.
- إنخفاض نسبة سعودة الوظائف بالقطاع الخاص بما يشير إلى تباطؤ معدلات السعودة ، وضعف مشاركة المرأة السعودية في سوق العمل، وهذا يتطلب الإرتفاع بانتاجية العمالة السعودية والعمل على الارتقاء بمهاراتهم المكتسبة أثناء الدراسة والتى تتمشى مع احتياجات سوق العمل وزيادة كفاءة مراكز التدريب.
- أن قيمة مؤشر نسبة رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية لايوجد بها اختلافات تذكر خلال سنوات الدراسة ، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر ٨٧% تقريبا، مما يعني أن غالبية الأسر بالمدينة المنورة راضية عن آداء الجهات الحكومية المختلفة، وإن كان الأمر يتطلب زيادة هذه النسبة للوصول بها إلى ١٠٠%.

٤- ١ – ٣ المعيار البيئي :

وتضمن هذا المعيار خمسة أهداف رئيسية هي: تحقيق مجتمع متوازن و مشارك – الشعور بالأمان فى المجتمع ووتحسن البيئة المحيطة شاملة المياه والهواء والادارة الرشيدة للموارد الطبيعية وادارة المخلفات الصلبة والسائلة بشكل منتظم. ويتبين من دراسة المؤشرات الحضرية لقياس التقدم فى تحقيق الآداء لهذا المعيار خلال الفترة المدروسة مايلي:

- تراوحت قيمة مؤشر نسبة الأسر التي تعيلها إمرأة من ٦٫٨-٨٫٤% من جملة الأسر المعيشية بالمدينة المنورة ، وان كانت هذه النسبة أقل على مستوى المملكة حيث بلغت ٥٫٨% عام ٢٠٠٨م.
- تراوحت قيمة مؤشر الأسر الفقيرة بين ١٤٫٢-٢٢٫٢% خلال الفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨م، ويلاحظ أن قيمة هذا المؤشر آخذة في الإنخفاض.
- لايوجد تباين يذكر في قيمة مؤشر عدد أفراد الأسرة خلال الفترة المدروسة ، فقد تراوحت قيمته بين ٦٫١- ٦٫٤ فرد.
- لايوجد فروق جوهرية بين قيم مؤشر نسبة رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية المقدمة، حيث بلغت قيمة المؤشر ٨٧% تقريبا، مما يعني أن غالبية الأسر بالمدينة المنورة راضية عن آداء الجهات الحكومية المختلفة.
- إرتفاع نسبة الطلاق إلى مايقرب من ٣٫٣١% عام ٢٠٠٦م وإن كانت هذه النسبة قد تراوحت بين ١٨٫٥-٣٫٣١% خلال الفترة المدروسة ، وهذا يتطلب برامج توعية للشباب والشابات لخفض هذه النسبة بشكل كبير.
- ضعف التمثيل النسائي في الادارات الحكومية إذ تراوح بين ٢٢٫٦-٣٢٫٦%، مما يتطلب العمل على ضرورة الارتقاء بهذه النسبة لتصل إلى ٥٠% على الأقل من عدد العاملين بالادارات الحكومية.

- حدوث إنخفاض كبير في قيمة مؤشر الفساد الاداري من ٢٣٫٩% علم ٢٠٠٦م إلى ١٣٫٥% علم ٢٠٠٨م.
- إرتفاع قيمة مؤشر متوسط العمر عند الزواج الأول خلال الفترة المدروسة حيث بلغ ٢٦٫١سنة ، و١٩٫٤ سنة للذكور والإناث على الترتيب عام ٢٠٠٨م وهو في إرتفاع مستمر ، وقد يرجع ذلك إلى إرتفاع المستوى التعليمي للإناث، وزيادة نسب الملتحقات منهن بالتعليم الجامعي، أما بالنسبة للذكور فيرجع إرتفاع قيمة هذا المؤشر إلى المغالاة فى المهور وتكاليف الزواج والعادات والتقاليد، متواكبا مع إرتفاع معدلات البطالة وندرة فرص العمل.
- يوجد تحسن في توزيع السكان حسب النوع حيث بلغت النسبة ٥٣٫٧% ، و٤٦٫٣% للذكور والإناث على الترتيب.
- تزايد معدلات النمو السكاني خلال فترة الدراسة، اذ تراوحت المعدلات مابين ٣٫٢٩-٣٫٤٨% بالرغم من أن هذا المعدل حوالي ٢٫١% على مستوى المملكة.
- ثبات متوسط حجم الأسرة حول ٦٫٢ فرد/أسرة خلال الفترة المدروسة.
- تعاظم نسبة الجمعيات التطوعية المعنية بالنساء من جملة الجمعيات التطوعية بالمدينة المنورة ووصولها الى حوالي ٦٢% علم ٢٠٠٥م ، في الوقت الذي بلغت فيه ما نسبته ٦٫٧٥% على مستوى المملكة، مما يشير الى نجاح هذه الجمعيات في الارتقاء بمستوى العمل التطوعى الموجه للمرأة بالمدينة.
- انخفاض معدلات العنوسة بالمدينة المنورة من ١٤٫٥% الى ١٣٫٣% خلال الفترة المدروسة.
- زيادة عدد المنظمات التطوعية لكل ١٠٠ ألف نسمة خلال الفترة المدروسة من ٠٫٨٧%الى ١٫٦٢جمعية /١٠٠٠ نسمة.
- انخفاض نسبة الأطفال واليافعين في الفئة العمرية من صفر – ١٣سنة من ٣٥٫١% علم ٢٠٠٦م الى ٢٢٫٩% علم ٢٠٠٨م.
- ثبات نسبة الأطفال الأحداث واليافعين في الفئة العمرية ١٤-١٨سنة حول ١٠٫٢% تقريبا.
- تزايد معدلات كثافة السكان من ١٣٠٨ نسمة علم ٢٠٠٤م الى ١٤٥٤ نسمة علم ٢٠٠٨م)
- حدوث انخفاض كبير في جرائم الأحداث من ٦٤٫٣ جريمة/١٠٠٠ نسمة الى ٤٩٫٧ جريمة/١٠٠٠ نسمة خلال فترة الدراسة.
- انخفاض معدلات حوادث الطرق من ١٦٧٨ حادث/شهر عام ٢٠٠٧م الى ١٢٧٢ حادث/شهر٢٠٠٨م.
- حدوث انخفاض كبير في نسب تلوث الهواء بالمدينة المنورة.
- زيادة نصيب الفرد من الحدائق والمنتزهات المنزرعة من ١٫٩ م٢/فرد علم ٢٠٠٤م الى ٤٥ م٢/فرد علم ٢٠٠٨م.
- زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة من ٥١٫٢٩% الى ٥٨% خلال الفترة المدروسة.
- أن الوسيلة السائدة للتخلص من النفايات الصلبة هي الطمر الصحي حيث تمثل ما نسبته ٨٥ الى ١٠٠%، مع ملاحظة ارتفاع متوسط انتاج الفرد من النفايات الصلبة من ٠٫٣٢٢ طن/شخص سنة الى ٠٫٨٠٣ طن/شخص سنة خلال الفترة المدروسة.
- زيادة نسبة الأسر التي تتمتع بجمع منظم للنفايات من ٧٦٫٤% الى ٩٠٫٩% خلال فترة الدراسة.

٤- ١ – ٤ المعيار العمراني:

تضمن هذا المعيار أربعة أهداف رئيسية هي: توفير المسكن الملائم للفرد وأسرته، توفير الخدمات للمواطن وأسرته، توافق استعمالات الأراضي، سهولة حركة النقل والمرور.وقد اتضح من تحليل ودراسة المؤشرات الحضرية لقياس جودة الحياة وفقا للمعيار العمراني خلال فترة الدراسة مايلي:

- ارتفاع المؤشرات الاسكانية التي ترتبط بالدخل الشهري أو السنوي للأسر، فقد ارتفع مؤشر معدل سعر المتر للدخل من ٨ر٤ عام ٢٠٠٧م الى ١١ر١ عام ٢٠٠٨م، أى أنه يلزم الأسر ادخار دخلها لمدة احد عشر عاما تقريبا حتى تستطيع شراء المنزل، مما يدل على ارتفاع أسعار المنازل بالمدينة المنورة بشكل حاد.
- ارتفاع مؤشر ايجار المنزل للدخل من ٩ر٢٩% من دخل الأسرة الى ٩ر٣٠% ، أي تنفق الأسر مايوازي ٩ر٣٠% من دخلها السنوي وذلك كقيمة لايجار الوحدة السكنية التي تقطنها.
- زيادة قيمة مؤشر سعر الارض للدخل من ٣ر١٠% عام ٢٠٠٧م الى ٧ر١٣% عام ٢٠٠٨م، ويوضح هذا المؤشر أن وسيط سعر المتر المربع من الأرض قد شكل ٧ر١٣% من وسيط الدخل الشهري للأفراد، وبالتالي قلت قدرة الأفراد والأسر على شراء الأراضي داخل المدينة المنورة عام ٢٠٠٨م عنها في عام ٢٠٠٧م.
- انخفاض معدل انتاج الوحدات السكنية (لكل ألف من السكان) من ٩ر٧% عام ٢٠٠٧م الى ٧% فقط عام٢٠٠٨م، وقد يرجع ذلك الى ارتفاع اسعار الأراضي أو مستلزمات البناء مع غلاء أسعار حديد التسليح بالمدينة المنورة.
- ثبات نسب المباني التي تستوفي الشروط الرسمية (الحاصلة على تراخيص) بين عامي ٢٠٠٧م – ٢٠٠٨م عند نسبة ٨٩% من اجمالي المباني السكنية بالمدينة المنورة.
- إرتفعت نسبة المساكن الشاغرة من ٥ر٤% عام ٢٠٠٧م الى حوالي ٤ر٨% عام ٢٠٠٨م، وقد يعزى هذا الارتفاع الى وجود حركة تنمية عمرانية كبيرة متوازية مع الندرة في عملية الشرا، وبمقارنة قيم هذا المؤشر على مستوى المملكة، نجد أن نسبة المساكن الشاغرة تتراوح بين ١٢-١٥%.
- أن حوالي ٣٨% من اجمالي الأسر بالمدينة المنورة يملكون مساكنهم ، و٥٩% يستأجرون مساكنهم.
- استجابة الادارات المحلية لمتطلبات السكان في صورة منح أراضي بنسبة ٥٦ر٧١% خلال فترة الدراسة.
- ارتفاع نصيب الفرد من مساحة المسكن ليبلغ ٤ر٤٠ متر مربع في المتوسط ، وهي مساحة مقبولة في ضوء المعدلات العالمية.
- بلغ معدل تزاحم الغرفة بالمسكن ٤ر١٣٤ فرد، مما يدل على أن الوضع السكني للأسر المعيشية بالمدينة المنورة يتسم بايجابيات من حيث توفير المستلزمات الضرورية.
- نسبة عدد الوحدات المتصلة بشبكة مياه الشرب وشبكة تجميع ومعالجة الصرف الصحي عام ٢٠٠٨م حوالي ٦ر٧٨% و ٧ر٣٨% على الترتيب، وهو مؤشر جيد إذا ماقورنت بقيمته على مستوى المملكة البالغ ٧٠% ، ٣٠% على التوالي هلال الفترة المدروسة.

- بلغت نسبة الوحدات السكنية المتصلة بشبكة الكهرباء في المدينة المنورة ١٠٠% بالمقارنة بما نسبته ٩٤٫٤% على مستوى المملكة.
- تصل خدمة الهاتف لنحو ٧٢٫٦% عام ٢٠٠٧م.
- ارتفاع وسيلة الانتقال بالسيارات الخاصة الى ٨٨٫١% بزيادة قدرها ٥٫٥% عن عام ٢٠٠٧م، وهو يعكس ارتفاع نسبة امتلاك السيارات الخاصة بالمدينة المنورة والذي يبلغ ١٫١١ سيارة لكل أسرة معيشية في المتوسط وانخفاض الوسائل العامة للانتقال للعمل أو شبه انعدامها خاصة للأسر والنساء.
- بلغ متوسط نصيب الفرد من أطوال الطرق بالمدينة المنورة عام ٢٠٠٨م حوالى ٢٫٥ كم /١٠٠٠ نسمة بالمقارنة ب ٣٫٢ كم /١٠٠٠ نسمة على مستوى المملكة عام ٢٠٠٥م.
- قدر متوسط مايخص الفرد من قيمة الانفاق على انشاء وصيانة الطرق آخر ثلاث سنوات ب ٣٢٧ ريال/فرد/سنة عام ٢٠٠٨م، وهو مايعكس الانجاز الملحوظ في إنشاء وصيانة الطرق بالمدينة المنورة.
- قطعت أمانة منطقة المدينة المنورة شوطا كبيرا في استخدام التقنيات الاليكترونية في تسيير وادارة الأعمال على المستوى الحكومي والقطاع الخاص بمشاركة من المواطنين، فقد وصلت هذه النسبة الى ٥١٫٢٠% عام ٢٠٠٧م بالمقارنة بعام ٢٠٠٥م بما نسبته ١١٫٦٦%.
- بلغت نسبة الانفاق على تعاقدات المحليات عام ٢٠٠٧م حوالي ٥٠٫٤% من جملة الانفاق الاستثماري ، وهو يعكس نشاط ومساهمة المجتمع المدني خاصة شركات القطاع الخاص في أعمال تنمية المدينة المنورة.

٤ – ٢ جودة الحياة بالمدينة المنورة والتركز الحضري

يتم في هذا الجزء من البحث تحليل ظاهرة الهيمنة الحضرية لمنطقة المدينة المنورة من خلال استخدام ثلاثة مقاييس هي مقياس الأولوية لوالتركريستلر(١٩٣٣م)، وقانون المدينة الواحدة لمارك جفرسون(١٩٣٩م) ، وقاعدة الرتبة والحجم لزيبف(١٩٤٩م).

٤ – ٢ – ١ جودة الحياة بالمدينة المنورة ومقياس الاولوية :

من خلال تطبيق مقياس الأولوية لوالتركريستلر على مدن منطقة المدينة المنورة، وجد أنه وفقا لبيانات تعدادات ١٤٢٥هـ(٢٠٠٤م) ، ١٤٣٢هـ(٢٠١٠م) مايلي:

- هيمنة سكان مدينة منطقة المدينة المنورة على مجموع سكان المدن الثلاث التالية حيث كانت النسبة ٣٫٧٦ بمعنى أن المدينة الاولى تمثل مايقرب من أربعة أمثال مجموع المدن الثلاث التالية وهي مدن ينبع البحر والعلا وبدر في التعدادين. وتساعد النتيجة السابقة في فهم ان تُبنى قاعدة تخطيط المدينة المنورة على مفهوم الهرمية أخذا في الاعتبار وجود المسجد النبوي الشريف والمزارات الاسلامية الى جانب العوامل الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى، كما هو موضح بالجدول رقم (٢).

مقياس الأولوية عام ٢٠٠٤م = عدد سكان المدينة المنورة ÷(عدد سكان مدينة ينبع البحر+عددسكان مدينة العلا+عدد سكان مدينة بدر)

= ٩١٨٨٨٩÷(٢٦٦٣٣+٩١١٢+١٨٨٤٣) = ٣٫٧٦

مقياس الأولوية عام ٢٠١٠م = ١١٠٠٠٩٣÷(٨٩٩٩+٣٢٤١٣+٢٣٣٢٣٦) = ٣٫٧٣

جدول رقم (٢) عدد سكان مدن منطقة المدينة المنورة في تعدادي ١٤٢٥هـ و ١٤٣٢ هـ(٢٠٠٤م و ٢٠١٠/٢٠١١)

المدينة	تعداد ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م)	تعداد ١٤٣٢هـ (٢٠١٠ /٢٠١١م)
المدينة المنورة	٩١٨٨٨٩	١١٠٠٠٩٣
ينبع البحر	١٨٨٤٣٠	٢٣٣٢٣٦
العلا	٢٩١١٢	٣٢٤١٣
بدر	٢٦٦٣٣	٢٨٩٩٩
الحناكية	١٤٣٧٩	١٦٧٣٨
خيبر	١٤٠٩٠	١٦٠٨١
مهد الذهب	١٣٧٧١	١٥٩٣٤
العيص	٩٦٦٧	١٠٧٩٨
الثمد	٨١٢٧	٨٩٣٩
المحفر	٦٤٨٧	٧١٧٤

المصدر: المملكة العربية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، التعداد العام للسكان عامى١٤٢٥هـ ، و١٤٣٢ هـ(٢٠٠٤م و ٢٠١٠/٢٠١١).

٤ – ٢ – ٢ قانون المدينة الأولى لمارك جفرسون(١٩٣٩م)

يتضمن قانون المدينة الاولى لمارك جفرسون " أنه داخل الاقليم أو المنطقة الواحدة تتميز مدينة واحدة عن المدن الأخرى بشكل لايتناسب والترتيب الهيراركي"، وقد استخلص جفرسون العلاقة بين توزيع المدن وترتيبها على فرض حجم السكان معبرا – إلى حد ما- عن مركزية المدينة ، حيث لاحظ أن المتوسط العام لسكان المدينة الثانية يكون ٣٠: ١٠٠ وأن سكان المدينة الثالثة يمثلون ٢٠: ١٠٠. ويوضح الجدول رقم(٣) نتائج تطبيق قانون المدينة الأولى على مدن منطقة المدينة المنورة الكبرى خلال تعدادى ١٤٢٥هـ و١٤٣٢هـ(٢٠٠٤م و ٢٠١٠/٢٠١١).

جدول رقم(٣) نتائج تطبيق قانون المدينة الأولى على مدن منطقة المدينة المنورة الكبرى خلال تعدادى ١٤٢٥هـ و١٤٣٢هـ (٢٠٠٤م و ٢٠١٠/٢٠١١)

قانون المدينة الاولى	المدينة الاولى	القاعدة ١٠٠	المدينة الثانية	القاعدة ٣٠	المدينة الثالثة	القاعدة ٢٠
منطقة المدينة المنورة في تعداد ١٤٢٥هـ	المدينة المنورة ٩١٨٨٨٩	١٠٠	ينبع البحر ١٨٨٤٣٠	٢٠٫٥١	العلا ٢٩١١٢	٣٫١٧
منطقة المدينة المنورة في تعداد ١٤٣٢هـ	المدينة المنورة ١١٠٠٠٩٣	١٠٠	ينبع البحر ٢٣٣٢٣٦	٢١٫٢٠	العلا ٢٤٢٤١٣	٢٫٩٥

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالدراسة.

وحسب قانون فرجسون ونتائج تطبيقه نستنتج أن المدينة الأولى في منطقة المدينة المنورة الكبرى هي المدينة المنورة وهي مهيمنة على بقية المدن بالمنطقة وهو تعبير خاص عن الشخصية الجغرافية وتطور التنمية الحضرية والمستدامة، كما أن وجود انحراف عن قانون جفرسون يفيد في أن تصبح المدن الأخرى مدنا كبرى في المستقبل القريب.

٤ – ٢ – ٣ قاعدة الرتبة والحجم لزييف وجودة الحياة

يقول زييف "أن هناك علاقة منتظمة بين المدينة الأولى والمدن الأخرى في الدولة الواحدة أو المنطقة" ويمكن معرفة حجم المدينة المعينة من خلال رتبتها. وتنص القاعدة على " أن حجم المدينة الثانية يساوي نصف حجم المدينة الأولى، وحجم المدينة الثالثة يساوي ثلث حجم المدينة الأولى وهكذا". ويوضح الجدول رقم (٤) تطبيقا مقارنا بقاعدة الرتبة والحجم على مدن منطقة المدينة المنورة الكبرى خلال تعدادي ١٤٢٥هـ ، و١٤٣٢هـ(**٢٠٠٤م و ٢٠١٠/٢٠١١).**

جدول رقم (٣) تطبيق مقارن على قاعدة الرتبة والحجم على مدن منطقة المدينة المنورة

المدينة	تعداد ١٤٢٥هـ			تعداد ١٤٣٢هـ			نسبة الحجم حسب القاعدة
	حجم السكان	نسبة الحجم إلى المدينة الاولى%	الرتبة	حجم السكان	نسبة الحجم إلى المدينة الاولى%	الرتبة	
المدينة المنورة	٩١٨٨٨٩	١٠٠	١	١١٠٠٠٩٣	١٠٠	١	١٠٠
ينبع البحر	١٨٨٤٣٠	٢٠٫٥	٢	٢٣٣٢٣٦	٢١٫١	٢	٥٠
العلا	٢٩١١٢	٣٫٢	٣	٣٢٤١٣	٣٫٠	٣	٣٣٫٣
بدر	٢٦٦٣٣	٢٫٩	٤	٢٨٩٩٩	٢٫٦	٤	٢٥
الحناكية	١٤٣٧٩	١٫٦	٥	١٦٧٣٨	١٫٥	٥	٢٠
خيبر	١٤٠٩٠	١٫٥	٦	١٦٠٨١	١٫٥	٦	١٦٫٧
مهد الذهب	١٣٧٧١	١٫٥	٧	١٥٩٣٤	١٫٥	٧	١٤٫٣
العيص	٩٦٦٧	١٫١	٨	١٠٧٩٨	١٫٠	٨	١٢٫٥
الثمد	٨١٢٧	٠٫٩	٩	٨٩٣٩	٠٫٨	٩	١١٫١
المحفر	٦٤٨٧	٠٫٧	١٠	٧١٧٤	٠٫٧	١٠	١٠٫٠

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٢) بالدراسة.

ويوضح الشكل رقم (١) **مقارنة منحنى قاعدة الرتبة والحجم بالمنحنى حسب قاعدة الرتبة والحجم**، ويعكس هذا الشكل مدى التشوهات في التنمية الحضرية بمنطقة المدينة المنورة وينعكس هذا على مؤشر جودة الحياة ومدلولاتها.

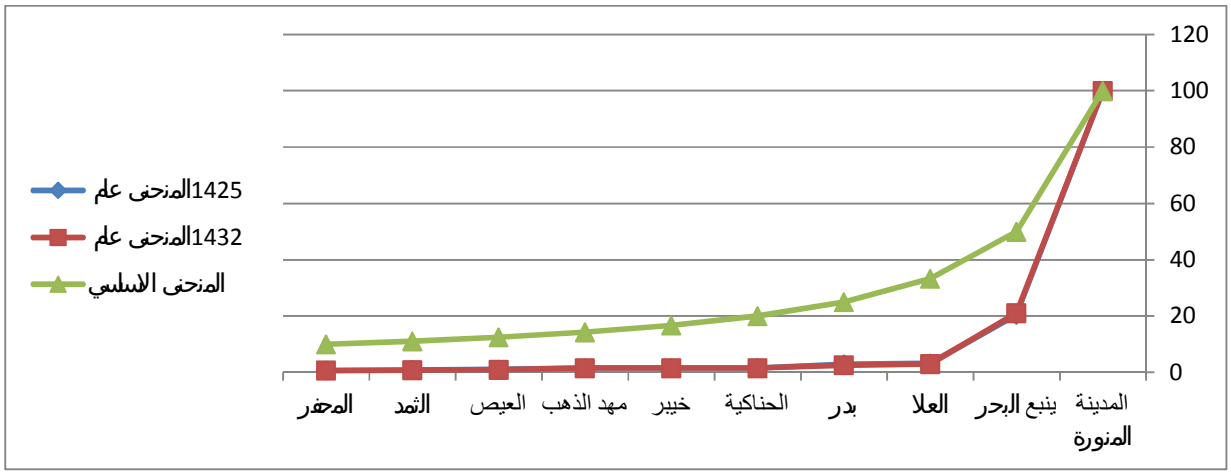

شكل رقم (١)تطبيق مقارن لقاعدة الرتبة والحجم بمدن المدينة المنورة خلال تعدادي ١٤٢٥هـ و١٤٣٢هـ(٢٠٠٤م و ٢٠١٠/٢٠١١).

ومما سبق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن قاعدة الرتبة والحجم توضح انتظام العلاقة بين أحجام المدن ورتبتها وتظهر العلاقة في توزع السكان في المدن جميعها بشكل اقرب إلى الانتظام أي تركز المدن دون تطرف، فيتجه السكان إلى جميع المدن حيث تتوفر جميع الخدمات الصحية والتعليمية والانشطة الاقتصادية وغيرها. ويبدو أن هذا الانتظام يظهر بشكل أكثر وضوحا في الدول المتقدمة لأسباب تتعلق بنمط الهجرة الريفية – الحضرية حيث ينتقل المهاجرون من القرية إلى مدينة صغيرة ثم إلى مدينة متوسطة وبعد ذلك إلى مدينة أكبر، وقد تستغرق هذه الهجرة وقتا طويلا، في حين مازالت الهجرة في المملكة تتم على مرحلة واحدة حيث ينتقل المهاجرون إلى المدينة الأولى الرئيسية، مما أدى إلى تضخمها كما هو حادث في المدينة المنورة.(الثمالي، ١٩٩٢م - ١٤١٣هـ) مما ينعكس سلبا على جودة الحياة بها.
- أهمية دور المرصد الحضرى للمدينة المنورة فى قياس جودة الحياة بها من خلال انتاج المؤشرات الحضرية واستخدامها من قبل صانعى السياسات ومتخذى القرارات للتنمية الحضرية والريفية.

٤ – ٣ التوصيات

- ضرورة وضع رؤية مستقبلية لتحسين جودة الحياة باستخدام المؤشرات الحضرية مع مراعاة البعد البيئى والاقتصادي والاجتماعي والعمرانى والاهتمام بصياغة الأهداف الاستراتيجية لتحسين جودة الحياة حتى عام ٢٠٢٠.

- إستمرارية توفير الدعم السياسي والاداري والمالي اللازم لتفعيل دور المرصد الحضري بالمدينة المنورة كداعم حقيقي للتنمية الحضرية والمستدامة.
- أهمية التفكير فى انشاء مراصد ريفية لقياس جودة الحياة وامداد صانعى السياسات ومتخذى القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة المبنية على مشاركة كافة فئات ومؤسسات المجتمع.
- تنويع هيكل الاقتصاد المحلي لضمان تنمية الانشطة الاقتصادية واستدامتها وتحقيق المزيد من العدالة في توزيع الدخول بما يمكن من تحقيق تنمية اجتماعية ومكانية متوازنة والمحافظة على المستوى المعيشي للمواطن مع العمل على تحسين قدراته باستمرار.
- ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري وبناء المقدرة المعرفية والمهارية والوجدانية وتكثيف برامج التعليم والتدريب والتأهيل للقوى العاملة الوطنية.
- ضمان التكامل العضوي فيما بين خطط التنمية المحلية على المستويات المختلفة داخل المنطقة الواحدة وفيما بين المملكة.
- الاعتماد على تكنولوجيا المشاركة في جميع خطوات عملية التنمية الحضرية والمستدامة على كافة المستويات بما يحقق بناء الخطط التنموية من أسفل إلى اعلى، وتوسيع قاعدة المشاركة لتشمل أضلاع مثلث التنمية: الجهات الحكومية ، والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني واتباع التقييم بالمشاركة لتحقيق التنمية المستدامة بما يتفق والمعدلات الدولية والخصوصية الوطنية و تقديم اسلوبا حياديا وعادلا للجهات العليا لتقييم آداء الادارات المختلفة وقياس مدى التقدم الحادث في برامج التنمية الحضرية والمستدامة في مختلف المجالات وتحديد أولويات القضايا الملحة بالمجتمع بإنتهاج أسلوب المشاركة.
- إعداد تشريع متطور يجعل لامركزية التنمية المحلية هي الأساس للخدمات غير السيادية وليس بتفويض من السلطات.
- زيادة الاهتمام بتنمية قطاع الخدمات السياحية وهو القطاع الحيوي الذي تدور في فلكه تنمية المدينة المنورة، حيث يعتمد في مجمله على زوار المسجد النبوي الشريف، وعليه يمكن وضع استراتيجية عملية للاسراع بتوظيف الوظائف في هذا القطاع الخدمي الهام.
- معالجة الخلل في التركيبة السكانية العمرية والجنسية والاهتمام بالتكوين الأسري مع ضرورة تحويل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها بالمجتمع إلى مؤشرات يمكن قياسها ومقارنتها ومتابعتها.
- مراقبة التحولات في عناصر التنمية المستدامة تمشيا مع الأهداف الانمائية والأهداف المحلية.
- تفعيل اضلاع مثلث التنمية في المشاركة الفعلية في حل القضايا المطروحة من خلال مؤشرات الرصد الحضري.
- تمكين المرأة لاداء دورها المجتمعي من خلال المشاركة الفعالة في صياغة السياسات وتنفيذ البرامج.

المراجع

١. الياس، **أنور بن مصطفى** (أبريل ٢٠٠٩) ، **" الدور الاقليمي في تنظيم التنمية الحضرية: تجربة منطقة اقليم المدينة المنورة"**، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلة الجغرافية: **دراسات وابحاث**.

٢. يوسف، أيمن محمد مصطفى(**مارس، ٢٠٠٩**)، **" قياس وادارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة"**، المؤتمر الدولي لتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة- قضايا وأولويات، منظمة المدن والعواصم الاسلامية ، منظمة المؤتمر الاسلامي، الاسكندرية.

٣. المملكة العربية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، **التعداد العام للسكان عام١٤٢٥هـ.**

٤. المملكة العربية السعودية، مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات، **التعداد العام للسكان عام١٤٣٢هـ .**

٥. المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية والقروية، أمانة منطقة المدينة المنورة، إدارة التنمية الاقليمية (٢٠٠٩م)، **"المؤشرات الحضرية من المسح الاجتمعي الاقتصادي للأسر المعيشية وإسقاطها على نظام المعلومات الجغرافية"**، المدينة المنورة.

٦. المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية والقروية، أمانة منطقة المدينة المنورة(٢٠٠٩م)، **"التقرير الشامل لنتائج مؤشرات المرصد الحضري للمدينة المنورة الكبرى"، الاصدار رقم ٢٦**، المدينة المنورة.

٧. المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية والقروية، امانة منطقة المدينة المنورة، (٢٠٠٩م) ، **"تجربة انشاء وتشغيل المرصد الحضري المحلي للمدينة المنورة الكبرى"**، رؤية المستقبل بعين الحاضر،الاصدار رقم ١٨ ، المدينة المنورة.

٨. **الأشول، عادل**(٢٠٠٥ م)، **" نوعية الحياة من المنظور الاجتماعي والنفسي والطبي"، المؤتمر العلمي الثالث**، الانماء النفسي والتربوي للانسان العربي في ضوء جودة الحياة، كلية التربية ، جامعة الزقازيق، ، ١٥ **مارس**، ص ص ٣-١٣.

٩. عبد الله، هشام ابراهيم(**اكتوبر٢٠٠٨**)، **" جودة الحياة لدى عينة من الراشدين في ضوء بعض المتغيرات الديموجرافية"**، كلية التربية، جامعة الزقازيق، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع.

١٠. الندوة العلمية المصاحبة للمؤتمر العام الثاني عشر لمنظمة المدن العربية (٢٠٠٠م)، **"الانفجار السكاني في المدن العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين"**، البحوث واوراق العمل، مدينة الكويت، ص ٦٧٨.

١١. **أبو صبحة**، كايد عثمان(٢٠٠٣م)، **"جغرافية المدن"**، قسم الجغرافية، الجامعة الاردينة، الطبعة الاولى، ص ١٥٥.

١٢. **الثمالي، محمد مصلح**(١٤٩٢هـ - ١٩٧١م) ، **" الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية"، الكتاب العلمي** للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية، الجزء الثاني،ص ص ٢٢٠-٢٨٥.

١٣. **الحمادد، عبد الله محمد**(١٩٨٦م) ، **" نشاة المدن ونموها ومشكلاتها في المملكة العربية السعودية"**، المعهد العربي لانماء المدن ، الهجرة من الريف **إلى المدن في الوطن العربى**: أسبابها ومشكلاتها ، مستقبلها، الرياض، مطابع **جامعة الملك سعود**.

١٤. الحميدي، ابراهيم عبد الله (٢٠٠٣م) ، **" الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية" ، مجلة جامعة الملك** سعود، كلية الاداب، المجلد ١٥.

١٥. السرياني، محمد محمود (١٩٩٤م)، **" السمات الديموجرافية للمجتمع السعودي: الهجرة الخارجية والداخلية"**، الجزء الثالث، الرياض، مركز أبحاث مكافحة الجريمة.

١٦. اسماعيل، سعيد عبد المقصود (ديسمبر١٩٨٦م)، **" تنمية الانسان المصرى وأثرها الاقتصادى"، مؤتمر مصر علم** ٢٠٠٠ السابع، جمعية اصدقاء العلميين المصريين فى الخارج، القاهرة.

١٧. اسماعيل، سعيد عبد المقصود (مايو ١٩٩٦م)، **" دراسة تحليلية للتنمية الريفية والمتواصلة فى مصر"، جامعة المنصورة، مجلد ٢١، العدد ٥** ، ص ص ١٧٧٥ – ١٧٨٣.

١٨. اسماعيل، سعيد عبد المقصود (١٩٩٨م)، **" تحديد الاحتياجات التنموية بالمشاركة لقرية أم جوزة، المملكة** الاردنية الهاشمية، المركز الاقليمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية فى الشرق **الأدنى، كاردنى، عمان**.

١٩. اسماعيل، سعيد عبد المقصود، رفعت محمد سلطان (أبريل ١٩٩٩م)، **" استخدام منهج البحث الريفى بالمشاركة فى تنمية الوحدات الانتاجية الريفية"، مؤتمر نشر وتسويق الخدمات**، جامعة الاسكندرية، ص ص ٢٠٠ – ٢٣٣.

٢٠. اسماعيل، سعيد عبد المقصود، رفعت محمد سلطان (٢٠٠١م)، **" إستخدام البحث الريفى بالمشاركة والاستبيان فى تحديد الاحتياجات التنموية ببعض قرى جنوب الوادى، المؤتمر الدولى السادس والعشرون للاحصاء وعلوم** الحاسب وتطبيقاته ، الجمعية المصرية للاحصاء، القاهرة، ص ص ٢٨٦ – ٣٢٧.

٢١. غنيم، عثمان محمد(٢٠٠٣م)،**" مقدمة في التخطيط التنموي الاقليمي"**، كلية التخطيط والادارة ، جامعة البلقاء التطبيقية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الثالثة.

٢٢. عطوي، عبد الله (٢٠٠٢م)، **"جغرافيا المدن"**، الجزء الثالث، دار النهضة العربية ، بيروت.

٢٣. الدجاني، دينا، عابدين، محمد **يسار(٢٠٠٩م)،" اتجاهات التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية"، مجلة** جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الثاني، ص ص ٥١٩-٥٣٩.

٢٤. الدجاني، دينا(٢٠٠٨م) ، **" اتجاهات التركز الحضري في الجمهورية العربية السورية"** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، قسم التخطيط والبيئة ، كلية الهندسة المعمارية ، جامعة دمشق.

٢٥. المملكة العربية السعودية، وزارة الشئون البلدية والقروية، مشروع انشاء وتشغيل المرصد الحضرى الوطنى، **التقرير الفنى الرابع" انتاج المؤشرات الوطنية الحضرية"، ٢٠١١م.**

26. Jones, A. (2002), A **Guide to Doing Quality of Life Studies**', University of Birmingham.

27. Anderson, B. (2004), **Information Society Technologies and Quality of Life- A literature Review and a Tool for Thought, Chimera**, University of Essex.

28. Riseborough, M. (1997), **Quality of Life: Devising Holistic Indicators - A literature Review**, University of Birmingham.

29. Han Cock, T. (2000), **Quality of Life Indicators and the DHC, Health Promotion Consultant**, Ontario, P. 4.

30. Audit Commission, (2005), **Local Quality of Life Indicators- Supporting Local Communities to become Sustainable,** UK.

31. Swian D. DPA, (2002), **Measuring Progress: Community indicator and the Quality of Life**, Jackson ville. Community Council Inc., Florida.

32. Chamber, M. (1994), **Quality Indicators for Progress: a guide to Community Quality of Life Assessments**, Jackson ville, Florida.

33. Berttnelli, Luistio and strobl, Eric (Sept. 2003), Center for Research in Economic Development and International Trade): **Urbanization, Urban Concentration and Economic Growth in Developing Countries**, University of Nottingham.

34. Davies, J. and Handeron, J. V. (2002), **"Evidence on the Political Economy of the Urbanization Process",** Journal of Economics, Fourth coming.

35. Junius, K (1999**)," Primary and Economic Development- Bell Shaped or parallel Growth of Cities",** Journal of Economic Development.

36. Barger, S., (1998), **what are Quality Life Measuremants Measuring?** British Medical journal; vol. 316(7130), pp. 342-346.

37. Giannias, D., (1998), **a quality of Life based ranking of Canadian Cities: urban studies**; Vol. 35 (12), pp. 2141-2152.

38. Letiman, J., (1991), **on City Quility Life Indicators be objective relevant? Towards Participatory Tools for Sustaining Urban Development and Local Environmen**t, Vol. 4(2). Pp169-181.

39. Lambiri, D., Biagi, B. & Roymela, V., (2007): **Quality of Life in the Economic and Urban Economic literature, Social indicators Research**, Vol. 84(1) pp. 1.25.

40. Grasso, M. & Canova, L. (2008): **An Assessment of the Quality of Life in the Europlan union based on the social indicators approach**, Social Indicators Research, Vol. 87(1) pp 1.25.